laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١١٧٢
بتاريخ:	٢٠٢١/ ٨/ ٧

ملف رقم: ٤٥٥٦/٢/٣٢

السيد الدكتور/ وزير الموارد المائية والري

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٩٥١/ ب) المؤرخ ٢٠١٦/٥/٢٤، بشأن النزاع القائم بين مصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الموارد المائية والري، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي، بخصوص قطعة الأرض الواقعة بزمام مشروع (٢٧١٠) بقرية بركة غطاس بمركز "أبو حمص" بمحافظة البحيرة والبالغة مساحتها (١٠) أفدنة، وبطلان عقد البيع المبرم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والسيد/ أشرف جابر إمام، وردّ الأرض خالية من الشواغل والأشخاص لمصلحة الميكانيكا والكهرباء.

وحاصل الوقائع– حسبما يبين من الأوراق– أنه بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٦، فوجئت مصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الموارد المائية والري بقيام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصرف في مساحة من قطعة الأرض المشار إليها بموجب عقد بيع ابتدائي إلى السيد/ أشرف جابر إمام، المقيم بالمستعمرة السكنية بمحطة طلمبات برسيق بالبحيرة، والذى تقدم بهذا العقد لاعتماد الخريطة المساحية للترخيص له في البناء، وذلك على الرغم من أن هذه الأرض سبق نزع ملكيتها لمصلحة الميكانيكا والكهرباء، بما يبطل معه هذا التصرف، فضلا عن مخالفة شروط العقد ذاته بحظر استغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من أجله وهو الاستغلال الزراعي والحيواني، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية؛ لاختصاصها بالفصل فيه.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٢ من فبراير عام ٢٠٢٠ فانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة ممثل عن الهيئة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

مجلس الدولة الجمعية العمومية
مركز المعلومات بالجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

laa-eg.com

المصرية العامة للمساحة، وعضوية ممثل عن مصلحة الميكانيكا والكهرباء، وممثل عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، تكون مهمتها تحديد مساحة الأرض محل النزاع على وجه الدقة، وتحديد البيانات الأساسية لها من واقع السجلات الرسمية والخرائط المساحية، وبيان ما إذا كانت تدخل في نطاق المرسوم الملكي المتضمن نزع ملكية مساحة (١٠) أفدنة وقيراطين و(١٦) سهمًا بناحية بركة غطاس "أبو حمص" من أملاك الدولة الخاصة إلى أملاكها العامة والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ١٩٣١/١١٠، وبيان ما إذا كان قد تم تسجيل القرار الصادر بنزع الملكية من عدمه، وبيان سند الإصلاح الزراعي في ادعاء ملكيته للأرض محل النزاع، وبيان ما إذا كانت المساحة محل النزاع تدخل في المساحة التي آلت إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (أملاك الدولة الخاصة) من مصلحة مصايد الأسماك من عدمه، وبيان البيعات التي تمت من قبل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على المساحة محل النزاع، وما تم تسجيلها منها من عدمه، وما تبقى من المساحة، على أن يتم موافاة الجمعية بتقرير اللجنة في هذا الشأن قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٤/٨.

وإذ لم توافِ الجمعية العمومية بتقرير اللجنة، فقد صدر كتابا المكتب الفني للجمعية العمومية رقم (١١٨٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٦، ورقم (١٦١٧) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٩ باستعجال التقرير، واستبيان سبب عدم إنهاء اللجنة عملها، وذلك خلال شهر من تاريخ صدورهما، مع اعتبار عدم الرد بمثابة عدول عن طلب عرض النزاع، ولم يرد التقرير.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٨ من يوليو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من ذي القعدة عام ١٤٤٢هـ، فاستعرضت ما جرى به إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عارضة النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع ، أو الفصل في النزاع، رغم حثّها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية بما يوجب معه حفظ الطلب.

وترتيبًا على ما تقدم؛ ولما كان الثابت من الأوراق أن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع انتهت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٢ إلى تشكيل لجنة فنية لبحث بعض أوجه النزاع على النحو الوارد بكتابها الصادر برقم (٤٧٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤، إلا أن الجهة الإدارية عارضة النزاع أمسكت– حتى تاريخه– عن تقديم تقرير

laa-eg.com

اللجنة، على الرغم من استعجال التقرير، والتنبيه بحفظ النزاع حال عدم تقديمه، وإذ بقى النزاع- أثرًا لذلك- على حالته غير مهيأ للبت فيه، فإن الأمر ينبئ عن عدول الجهة الإدارية عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يُوجب حفظه، دون أن يغلّ ذلك يدها عن مُعاودة الطلب مستقبلا في ضوء ما يتراءى لها بعد انتهاء اللجنة من أعمالها وإعداد التقرير المشار إليه.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٧ / ٨ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع